



## بلجيكا: الغموض والاختلاف

كريس ديشاور

أصبحت بلجيكا دولة فدرالية تدريجياً، بدءاً من السبعينيات من القرن الماضي وحتى بلغت منهاها في أوائل التسعينيات. حيث كان الدافع إلى الفدرالية هو إدارة التوتر بين المتحدثين باللغة الهولندية في شمال البلاد والمتحدثين باللغة الفرنسية في الجنوب. وإنه لم يثير أن يظل الشمال والجنوب يحتفظان بوجهات نظر مختلفة تجاه نظامهم الفدرالي. وقد وجد هذا الخلاف طريقه إلى الدستور. كما لا يزال الشمال والجنوب يختلفان على تعريف حقوق اللغة ومجموعات الأقليات، وهو السبب الرئيسي لعدم تعريفهما بوضوح في الدستور. ومن المثير للدهشة، أن الغموض المستمر والخلاف العميق هما المقومات الأساسية للبناء الفدرالي الذي يظل يعمل بفاعلية دون نزاعات كبيرة.

ظهر النظام الفدرالي البلجيكي رسمياً في عام ١٩٩٣ بعد إصلاحات صغيرة كثيرة قصد بها تسوية الخلافات اللغوية والإثنية. لذلك فإن واضعي الدستور البلجيكي لم يجدوا ما يلهمهم في النماذج القائمة من الدول الفدرالية. إن الفدرالية البلجيكية لم تكن نتيجة تطبيق مخطط، كما أن أحداً لم يخترع أو يتخيل بلجيكا الجديدة. ولكنها بالأحرى كانت نتيجة سلسلة من التسويات الدقيقة بين وجهتي نظر مختلفتين عن كيفية إصلاح الدولة الوحيدة القديمة.

ومن أكثر ملامح الاتحاد الفدرالي البلجيكي لفتاً للنظر هو طبيعته المزدوجة. بلجيكا هي اتحاد فدرالي لمجتمعات لغوية ومناطق إقليمية. كما أن هذا الاتحاد الفدرالي المزدوج هو نتيجة وجهات النظر المختلفة بين المتحدثين باللغة الهولندية والمحتحدثين باللغة الفرنسية عن الشكل المثالي للدولة. وقد أتت أولى طلبات تفويض السلطات من المتحدثين باللغة الهولندية على أساس الدفاع عن لغتهم. فقد كانوا يريدون منح الحكم الذاتي إلى مجتمعي اللغتين الرئيسيتين. كان من الممكن أن تتحدد بروكسل - التي تقع شمال الخط اللغوي الفاصل - مع المتحدثين باللغة الهولندية أو مع المجتمع الفلمنكي أو على الأقل ترتبط به ارتباطاً وثيقاً. ومن الناحية الأخرى، فقد دافع المتحدثين باللغة الفرنسية (الفرانكوفونيين) عن منح الحكم الذاتي للأقاليم، مما يعني أن تصبح بروكسل إقليماً في الاتحاد الفدرالي البلجيكي مع تعداد سكانها الذي يبلغ ٨٥٪ من المتحدثين بالفرنسية بدلاً من أن تكون جزءاً من المجتمع الفلمنكي.

وفرت الفدرالية المزدوجة المعقدة مخرجاً لهذه الورطة. فقد قامت بلجيكا بإنشاء كل من المجتمعات اللغوية التي اقتربها المتحدثين باللغة الهولندية والمناطق الإقليمية التي كان يفضلها المتحدثين بالفرنسية (الفرانكوفونيين). والأقاليم الثلاثة هي والونيا Wallonia للمتحدثين بالفرنسية (الفرانكوفونيين) وبروكسل ثنائية اللغة وفلاندرز للمتحدثين باللغة الهولندية. ويمكن لمجتمع المتحدثين باللغة الهولندية

ممارسة سلطتهم في الإقليم الفلمنكي وفي بروكسل بينما يمكن لمجتمع المتحدثين باللغة الفرنسية ممارسة سلطتهم في إقليم والونيا وفي بروكسل. بالتأكيد، فإن تلك الترتيبات أكثر تعقيداً من غيرها في الحكومات الفدرالية الأخرى والتي تم تقسيمها ببساطة إلى ولايات فرعية محددة إقليماً. إلا أن لديها ميزة كبيرة وهي تقديم الحل إلى وجهتي نظر مختلفتين ومتعارضتين إلى حد بعيد، فيما يتعلق بطبيعة الدولة الفعلية. وهذا فإن

الدستور الفدرالي البلجيكي يقبل ويحدد روبيتين للدولة ويسمح لهما بالتواجد معاً.

وهكذا فإن الدستور الفدرالي البلجيكي يقبل ويحدد روبيتين للدولة ويسمح لهما بالتواجد معاً.

إلا أن هذا التواجد لا يكون دون مشاكل، فمدينة بروكسل اليوم تعتبر إقليماً ولكنها إقليم تحتاج فيه الأقلية التي تتحدث الهولندية إلى حماية. فهم لديهم عدد من المقاعد في البرلمان الإقليمي ونصف وزراء السلطة التنفيذية للإقليم.

إن وجود إقليم فلمنكي في شمال البلاد قد ترك دوره حوالي ٦٠ ألفاً من المتحدثين بالفرنسية (الفرانكوفونيين) على الجانب الخطأ من الحدود، ولذلك فالفرانكوفونيين الذين يعيشون في فلاندرز يحتاجون للحماية. ومن ثم فإن الحل العملي لهؤلاء المتحدثين باللغة الفرنسية هو إيجاد استثناء للمجتمعات التي يعيشون بها أولاً وهو (communes à facilités) حيث يستطيعون استخدام اللغة الفرنسية للتواصل مع السلطة الإقليمية والfedrale.

ومع ذلك، فقد نشأ خلاف على تعريف وتفسير ومدى حقوق اللغة الفرنسية في الإقليم الفلمنكي. فإن الخدمات المحدودة والمتوافرة باللغة الفرنسية تظهر للعديد من المتحدثين باللغة الهولندية كاستثناء مؤقت لمبدأ الإقليمية وكوسيلة لاحتواء الأقليات اللغوية حتى يتلعلموا لغة الإقليم بالقدر الكافي للاتصال بالسلطات العامة. رغم أن حقوق الأقلية في هذه المناطق المحدودة قد تم ترسيختها في الدستور فإن الفلاندرز يطلبون بصفة منتظمة إزالتهم وذلك لكونهم استثناء لقاعدة التي تعتمد على التقسيم اللغوي للأقاليم. ويجادل المتحدثون باللغة الهولندية أن التنظيم الفدرالي للدولة البلجيكية قد وفر الحل للعلاقة بين المجموعات اللغوية.

إن الرأي بين المتحدثين باللغة الفرنسية (الفرانكوفونيين) عن حقوق اللغة هو جدال مختلف. فهم يعتبرون أن المتحدثين باللغة الفرنسية في فلاندرز أقلية تحتاج إلى نفس الحماية الرسمية التي حصلت عليها الأقلية الضئيلة من المتحدثين باللغة الهولندية في بروكسل. وهم يرفضون فكرة أن ينظر لحقوق هؤلاء المتحدثين باللغة الفرنسية في فلاندرز على أنها إجراءات انتقالية، بل على العكس فهم يعتبرونها أساسية ويطلّبون بـألا تقتصر تلك الحقوق على عدد قليل من (communes à facilités). وعلى سبيل المثال، فإن المتحدثين بالفرنسية ليس لديهم أي حماية في بعض البلديات التي يكثرون فيها أقلية، بما في ذلك الفرانكوفونيون الذين يعيشون في مدن فلمنكية هامة مثل آنتويرب وغنت (Antwerp and Ghent).

إن البلجيكيين المتحدثين باللغة الفرنسية (الفرانكوفونيون) يرجعون إلى القانون الدولي – ولاسيما مجلس إطار عمل المؤتمر الأوروبي لحماية الأقليات الوطنية في طلب حماية أفضل للفرانكوفونيون في فلاندرز. فهم يقومون بتحديد المتحدثون باللغة الفرنسية في فلاندرز على أنهما أقلية تستحق حماية ثقافية مناسبة، في حين

أن المتحدثين باللغة الهولندية يجادلون في أن الحقوق اللغوية يجب أن تعتمد على صلة واضحة بين الإقليم وبين استخدام اللغة. باختصار، لا يوافق المتحدثون باللغة الهولندية على وجوب إعطاء حقوق ثقافية ولغوية واضحة لمجموعات الأقلية التي تعيش في الجزء الخاص بالمحادثين باللغة الهولندية.

هذا الجدال هو نموذج للمحادثات العامة المستمرة لعقود في بلجيكا. وحتى الثمانينيات من القرن الماضي كانت هذه المنازعات والخلاف الذي تلاها هي التي سببت في زوال عدد غير قليل من الحكومات البلجيكية. أنها شهادة على أن النموذج الحالي كان قادراً على مقاومة درجة عالية من الاختلاف في الرأي ومن العموض .